



جامعة الدول العربية  
إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي

# التقرير الأقليمي هجرة العمل العربية 2006

ملخص تنفيذي

سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية

إدارة السياسات السكانية والهجرة /القطاع الإجماعى  
جامعة الدول العربية

22 (1) شارع طه حسين - الزمالك - القاهرة

هاتف : 27354306+202

فاكس : 27351422+202

e-mail: migration@poplas.org www.poplas.org/migration

## ملخص تنفيذي:



## أولاً: في الأهداف والمنهجية

— يسعى هذا التقرير إلى إقرار عرف علمي في مجال البحث حول الهجرة الدولية في الإقليم العربي، ويبرر هذا الإصدار عدة حقائق نذكر منها:

• أصبحت الهجرة ظاهرة مجتمعية تميز بلدان الإقليم العربي، سواء كدول موفدة، أو كدول مستقبلة، أو كدول تجمع بين الإرسال والاستقبال. هذا الواقع يفرض الاهتمام بهذه الظاهرة، وتحليل أبعادها، ورصد آفاق تطورها. كما أن تحولات مهمة لحقت بظاهرة انتقال الأيدي العاملة العربية، بفعل تداعيات العولة، والاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي، هي تحولات بحاجة إلى رصد وتحليل، لتبيين الفرص والمخاطر والتحديات التي طرحتها الهجرة على التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي.

• نقص البيانات والمعلومات والتحليلات العلمية الضرورية لتقويم سياسات الهجرة وتطويرها، وضعف الاهتمام البحثي بظاهرة حراك العمل العربي، وبالأخص منذ التسعينيات من القرن الماضي مقارنة بالعقود السابقة عليه.

• غياب آلية لتفعيل الحوار وتواصله بين المعنيين بقضايا الهجرة من متخذى قرار ومخططين وخبراء ومنفذين للسياسات والبرامج وباحثين على الصعيد الإقليمي العربي. فرغم صدور عدد من التقارير الدولية حديثاً، مثل: تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية (IOM)، وتقرير قسم السكان بالأمم المتحدة، وآخرها تقرير مركز كريم (CARIM). غير أن هذه التقارير لا تتعرض - في غالبها- إلى الإقليم العربي ضمن خصوصيات الهجرة داخله وإلى خارجه وتفصيل خصائصها، بما يسمح ببلورة صورة إجمالية إقليمية.

— في هذا الإطار، وفي ضوء الأوراق الخلفية المغذية للتقرير وورش العمل التي عقدت لبلورة أبعاد هذا التقرير أمكن تحديد أهدافه على النحو التالي:

• تشخيص أهم التحولات التي طرأت على هجرة العمل العربية في سياق تفاعلت فيه تداعيات العولة مع التغيرات البنوية التي حدثت في الإقليم العربي.

• رصد وتحليل الفرص والمخاطر والتحديات التي طرحتها المستجدات في هجرة العمل العربية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين وإلى الآن.

• توظيف التقرير في الحوار العمق حول أبعاد هجرة العمل العربية وقضاياها واتجاهاتها وما طرأ عليها من مستجدات، وفي الحث والتوعية بتحدياتها وفرصها ودعم مساهماتها في تحقيق التنمية على مستوى الدول الموفدة، و في التكامل على المستوى الإقليمي

- طرح تصورات ومقترحات لتطوير سياسات انتقال الأيدي العاملة العربية، و/ أو طرح سياسات بديلة تساهم في تفعيل أدوار هذا الانتقال في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي والإقليمي الفرعي: مشرق، مغرب، خليج.

— نظراً لأن الهدف الأساسي من التقرير هو توظيفه كألية لتدعيم الحوار بين الشركاء عامة وبين المسؤولين والمعنيين بقطاع الهجرة بالبلدان العربية، وبغرض بلورة رؤيا مشتركة إقليمياً، وكسب دعم وتأييد متخذى القرار لسياسات تفعل الأدوار التنموية لهجرة العمل العربية، فقد تم صياغة التقرير ضمن توجه لتشخيص الظواهر الأبرز، بهدف بلورة سياسات أكثر فعالية لتوظيف الهجرة لصالح التنمية والتكامل الإقليمي العربي والتعاون الدولي. وقد اعتبر التقرير مستوى للتحليل كل إقليم فرعى عربى - مشرق/ مغرب/ خليج - حالة لها خصوصياتها النسبية، رغم ما يجمعها مع غيرها من الحالات العربية من خصائص. فبلدان الخليج هي بلدان مستقبلية للأيدي العاملة، في حين أن بعض بلدان المشرق تجمع بين الإرسال والاستقبال، كالأردن ولبنان ومصر، أما بلدان المغرب، وباستثناء ليبيا، تبدو مرسله بالأساس للأيدي العاملة، مع تطور حديث، حيث أصبحت هذه البلدان قبلة لأعداد متزايدة لمرشحي الهجرة السرية القادمين من الدول الإفريقية.

كما أن لكل إقليم من الأقاليم المذكورة ظروفه التاريخية الاقتصادية والسياسية، وأنماط نوعية لعلاقات الجوار أثرت في تيارات الهجرة، سواء الوافدة إليه، أو الخارجة منه: الهجرة الآسيوية إلى الخليج، هجرة المغاربة إلى أوروبا، وهجرة المشاركة إلى الخليج وإلى خارج الإقليم العربى.

— وسعياً لتحقيق الأهداف العلمية والتنموية للتقرير، وفي ضوء الاستطلاع الأولي لظاهرة انتقال الأيدي العاملة العربية - في ضوء الأوراق الخلفية وورش العمل - أمكن صياغة التساؤلات العلمية الرئيسية التالية:

الأول: ما أهم التحولات التي طرأت على ظاهرة انتقال الأيدي العاملة العربية منذ العشريّة الأخيرة من القرن العشرين، وبالتركيز على التغيرات في حجم الهجرة وتياراتها وخصائص المهاجرين؟

الثاني: ما أهم الفرص والتحديات التي تطرحها التحولات في الظاهرة أمام التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي؟

الثالث: ما أهم التوجهات لتطوير سياسات انتقال الأيدي العاملة العربية، لمزيد من تفعيل لأدوارها في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي؟.

ويهم في هذا السياق التأكيد على أن معالجة موضوعات التقرير، ومضامين محتوياته، ارتبط بأهدافه، ومن ثم التزمت المعالجة له بالحدود التي تجسد هذه الأهداف، ولا تغترب عنها في تفصيلات ليس مجالها التقرير بالضرورة.

## ثانيا : رؤية تركيبية للتقرير: ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير عرضاً لأبرز معالم حراك قوة العمل العربية، بين البلدان العربية والى خارجها، وكذلك لأهم التحولات التي طرأت على تيارات الهجرة وخصائصها خلال الحقبة الأخيرة، نعرض فيما يلي رؤية إجمالية لما جاء فيه:

— تعتبر شحة البيانات حول الهجرة وصعوبات تقدير حجمها والتعرف بدقة على خصائصها من أبرز التحديات التي تواجه الباحث والمخطط والمعنى بقطاع الهجرة على حد سواء. يعود هذا النقص إلى عدة عوامل، منها المتعلق بصعوبة حصر ظاهرة لها علاقة بعدة دول في نفس الوقت، بإعتبار ان حصر المهاجرين يستوجب معرفة أعدادهم في كافة دول العالم، وكون التعدادات العامة للسكان والمسوحات الوطنية لا تسمح إلا بمعرفة المقيمين أو من لهم علاقة أسرية بالمقيمين في أحسن الأحوال. كما يعود بعض الصعوبات إلى ضعف تبادل المعلومات على الصعيد الدولي فيما يخص حجم الهجرة وخصائصها، علاوة على الأسباب الإدارية والسياسية وما تتضمنه الهجرة من هجرة غير مسجلة أو غير قانونية.

— في هذا الحال يصعب معرفة حجم الهجرة بدقة وهناك تقديرات من أهمها تلك التي توفرها دول الأصل العربية، والتي في ضوئها وفي ضوء تقديرات أخرى قدر العدد الإجمالي للمهاجرين العرب ما بين 15 و20 مليون فرد، منهم حوالي 5 مليون فلسطيني، و2.7 مليون مصري، وحوالي 3 مليون مغربي، و1 مليون جزائري، وحوالي 800 ألف تونسي، وما يزيد على 600 ألف لبناني، (CARIM, 2005)، وحوالي مليون يمني، و600 ألف سوداني. وأن تقدير عدد السوريين واللبنانيين المقيمين أو المتجنسين بأمريكا الجنوبية يبلغ عدة ملايين، وتقدر بعض الجهات عدد المهاجرين السودانيين كذلك بعدة ملايين. هذا، وتختلف التقديرات كليا بين جهة وأخرى، وخاصة بين الدول المستقبلية والدول المرسلّة.

— تتميز الهجرة العربية مقارنة بالهجرة من أقاليم وقارات العالم الأخرى، بتنوع شديد في أشكالها وأنماطها، حيث تشمل الهجرة الخارجة، سواء إلى البلدان العربية الأخرى أو إلى بلدان أجنبية، والهجرة الوافدة من البلدان العربية الأخرى أو من بلدان العالم الأخرى، والهجرة العابرة القادمة عادة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والتي عادة ما تكون مقاصدها إحدى البلدان الأوروبية، والهجرة القسرية نتاج الاحتلال الإسرائيلي أو نتاج الحروب والنزاعات التي اجتاحت العديد من الدول العربية. وتتوزع البلدان العربية بين بلدان مرسلّة أساسا للعمالة مثل بلدان المغرب العربي عدا ليبيا، وأخرى مستقبلية أساسا للعمالة مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وثالثة مستقبلية ومرسلّة في نفس الوقت مثل الأردن. ولهذه الأسباب، فإن ظاهرة الهجرة العربية تعتبر من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا وصعوبة في الدراسة والرصد والتشخيص.

— ومن المستجدات في تيارات تنقل هجرة العمل، كتوجه عام، وبخاصة نحو بلدان الخليج العربية، خلال السنوات الأخيرة هو انحسار فرص هجرة العمل العربية. حيث انخفضت نسبة المهاجرين العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 72% من إجمالى المهاجرين عام 1975 إلى 31% فقط عام 1990، ووصلت بهم بعض التقديرات إلى ما بين 25% - 29% فقط عام 2002، في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة العمالة

الآسيوية إلى قرابة ثلثي العمالة الوافدة إلى الخليج. وتذهب بعض التقديرات إلى أن مجموع الهنود وحدهم في الخليج يقارب مجموع المهاجرين من مصر واليمن وسوريا والأردن.

— ورغم انحسار فرص انتقال قوة العمل العربية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ورغم استمرار وتدعم سياسة غلق الحدود ومنع الهجرة بالنسبة للدول الأوروبية، فإنه يلاحظ مع ذلك استمرار تيارات هجرة العمل العربية بأحجام مهمة. وفي بعض الحالات بأحجام أكبر كما هو الحال مثلاً بالنسبة للهجرة المغربية التي تضاعف عددها خلال الآثنى عشرة سنة الأخيرة (1993-2004) بنسبة نمو سنوي بلغت 6.3%، وهو ما يعادل 5 مرات نسبة نمو سكان المملكة المغربية.

— ويتوزع حراك العمل العربي بالمنافسة تقريبا بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين المهاجرين إلى البلدان الغربية المصنعة، أوروبا- أساسا فرنسا وألمانيا، وحينئذ إسبانيا وإيطاليا وهولندا- وأمريكا وكندا. وتتميز الهجرة العربية إلى أمريكا وكندا بارتفاع المستوى التعليمي بين أفرادها مقارنة بالهجرة العربية إلى البلدان الأخرى.

— ومما يميز خصائص الهجرة العربية - خلال الحقب الأخيرة - هو ارتفاع نسب المتعلمين بين المهاجرين الجدد وتنامي هجرة العقول والكفاءات واصحاب المهارات العليا، حيث ارتفعت - على سبيل المثال - نسبة المهاجرين من المغرب الحاصلين على الثانوية العامة من 20.2% ما بين عامي 1970 و1984 لتصل إلى 44.1 خلال التسعينيات، وارتفعت نسبة الجامعيين من 5.9% إلى 15.8% خلال نفس الفترة.

— كما تنامت هجرة الكفاءات المتخصصة من ذوى التحصيل التعليمي المرتفع، سواء داخل الإقليم العربي أو خارجه. حيث توضح بيانات العمالة الأردنية المهاجرة - على سبيل المثال - ارتفاع نسبة المهاجرين المتخصصين من ذوى الياقات البيضاء من 31% عام 1975 إلى 57.9% في عام 1995. وثمة بيانات وأمثلة تدلل على تزايد أعداد الكفاءات المغاربية المهاجرة إلى أوروبا تحديدا. فبلغ مثلا عدد الباحثين المغاربة الذين يعملون بالمركز الوطنى للبحوث العلمية الفرنسى(CNRS) حوالي 1600 باحث. وبلغت نسبة أساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر اللذين هاجروا خلال السنوات الأخيرة 70% من أساتذة هذا المعهد. وتتراوح نسبة المهاجرين سنويا من مجموع المتخرجين من المعهد الوطنى للبريد والاتصالات، والمدرسة الحمديدية للمهندسين بالمملكة المغربية 50% - 70% من المتخرجين.

— ومن المؤشرات على الصعيد العربي ككل نذكر أن ما يزيد على مليون مهاجر عربى فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية (OECD) هم حاصلون على شهادات جامعية عليا (قاعدة بيانات، OECD، 2005) وهى دون بكثير الأعداد الحقيقية. ويقدر عدد الأطباء الذين يهاجرون سنويا نحو البلدان الأوروبية بحوالى 5000 طبيب، وعدد المهاجرين سنويا من الحاصلين على شهادات جامعية من الجامعات العربية بحوالى 70 ألف جامعى من مجموع 300 ألف متخرج سنويا من الكليات العربية (Zahlan, 2005).

— وتزايدت على نحو ملموس هجرة الإناث إلى داخل الإقليم العربى، و إلى خارجه، فقد بلغ عدد السيريلنكيات المهاجرات المحصيات فى مسح السكان والإسكان فى لبنان عام 2000، بـ 11.500 مهاجرة وهو يمثل 95%

من مجموع السيريلنكيين المقيمين في لبنان. وبلغت نسبة الوافدات بالكويت لإجمالي الوافدين عام 1998 حوالي 32.9%، وفي قطر 29.5%، وفي الإمارات 27.9%، وفي البحرين 33.6%، في نفس العام، وهذه الهجرة تتم أساساً لتلبية الاحتياجات في الخدمات المنزلية، حيث يعمل - على سبيل المثال - 88% من السيريلنكيات المقيمات بلبنان بالخدمة المنزلية. كما تزايدت نسبة الإناث المهاجرات من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا في إطار قانون التجمع الأسري.

— ورغم تراجع أحجام هجرة العمل العربية بشكل عام، فإن حجم تحويلات المهاجرين ووقعها الإيجابي ببلدان الإرسال العربية، قد استمر على حاله وتدعم وتوسع. فقد مثلت تحويلات المهاجرين إلى بلدان الأصل أحد أهم مدخلات تحسين النقص في النقد الأجنبي وفي خلل ميزان الأداءات. حيث أسهمت تلك التحويلات في تمويل بعض مشروعات التنمية في دول الإرسال، وزادت من فرص إقامة مشروعات صغيرة. وتبلغ التحويلات السنوية للمهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 14 بليون دولار، وهو ما يعادل 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول و3.8 مرة المساعدات الحكومية (ODA) التي تتلقاها دول المنطقة جمعاء (IOM, News, Sept.2004). وتعتبر هذه التحويلات مورداً رئيسياً لاقتصادات دول الإرسال، حيث تمثل - على سبيل المثال - 31.8% من العجز في الميزان التجاري في تونس، و84.0% بالنسبة للمغرب، وتفوق مورد السياحة في هذه الأخيرة. وأسهمت وفورات المهاجرين وتحويلاتهم في الحد من الفقر، حيث مكنت - على سبيل المثال - تحويلات المهاجرين في خفض نسبة الفقر في المغرب بحوالي 20%. كما أسهمت تحويلات المهاجرين بشكل عام في تحسين الأوضاع الصحية لأسر المهاجرين والأوضاع التعليمية للبناء، وفي خلق مواطن عمل وتنشيط عدة قطاعات إنتاج على المستوى المحلي، وبخاصة الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بقطاع البناء.

— وعرف الإقليم العربي - من ناحية أخرى - حركة واسعة للهجرة القسرية، كان أبرزها ما نتج عن الاستيطان الإسرائيلي الفلسطيني وعن الحروب والنزاعات المسلحة، وعلى نحو ربما لم يشهده إقليم آخر في الجنوب في أواخر القرن العشرين، من حيث كثافة هذا النوع من الهجرة، واغتراب آلياتها عن كل الأعراف والقوانين والاتفاقات الدولية. فتهجير الفلسطينيين في تصاعد منذ عام 1948، حيث يقدر العدد الإجمالي للفلسطينيين بالمهجر بما يزيد على 5 ملايين فرد. كما أفضت الحرب الأهلية اللبنانية إلى بروز تيار للهجرة القسرية منها إلى البلدان المجاورة وإلى أوروبا والولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا. ووفقاً لتقرير اللجنة العليا للاجئين - التابعة للأمم المتحدة - وصلت هجرتهم في بعض التقديرات إلى قرابة 900 ألف مهاجر. أما عن الهجرة القسرية من العراق، فقد تزايدت خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وتنوعت تياراتها، خاصة إلى خارج الإقليم العربي، ووصلت في بعض التقديرات إلى 1.635 مليوناً عام 1992 (UNHCR, 2002). هذا إضافة إلى ما فرضته الحرب الأهلية في الصومال والسودان من تهجير قسري إلى البلدان المجاورة وإلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ووصلت في حالة السودان فقط إلى 451.400 ألف إلى البلدان الإفريقية المجاورة عام 2001 (Ibid)، ووصلت في حالة الصومال إلى أقل من نصف مليون مهاجر بقليل (Ibid).

— وبرزت الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية كرد فعل أمام غلق أبواب الهجرة الشرعية أمام العمالة

العادية. وتشمل هذه الهجرة القاصدين بلدانا عربية والقاصدين بلدانا أوروبية. ويقدر عدد المهاجرين العرب هجرة غير نظامية المتواجدين في بلدان أوروبا بحوالي نصف مليون فرد. ورغم الإجراءات الأمنية المتزايدة التشدد على حدود البحر الأبيض المتوسط كافة، فإن تيارات الهجرة هذه لم تتوقف كما يؤثر على ذلك قوارب الموت التي تحمل هؤلاء المهاجرين، وأعداد المعتقلين منهم، أو الذين يلاقون حتفهم، أو الذين تسوى أوضاعهم القانونية بعد فترة إقامة غير قانونية بدول الاستقبال، حيث يقدر عدد الذين لاقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط من العابرين الأفارقة خلال الفترة 1989 و2002 بحوالي 8000 إلى 10000 ضحية.

— وبالنسبة لبلدان الخليج العربية، يمكن معرفة بعض اعداد المهاجرين غير القانونيين من خلال عمليات طلب الحكومات مغادرتهم، والتي أعلن عنها بالصحف الرسمية من حين إلى آخر، والتي تشمل عادة العشرات من الآلاف. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد المقيمين بالأردن إقامة غير قانونية بلغوا في عام 2001 حوالي 127 ألف مهاجر. وكانت أقل التقديرات للمصريين المقيمين في الكويت إقامة غير شرعية ما بين 10 - 50 ألفا (Frag,1999).

— كما يجدر الإشارة إلى الدور الذي أصبحت تلعبه دول جنوب المتوسط، وخاصة دول المغرب العربي كمجالات لعبور الهجرة غير النظامية والقادمة خاصة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والذين يقدر أعدادهم سنويا بين 65.000 و 80.000 مهاجر.

— وتتميز عمومها هجرة العمل العربية بمردودها الإيجابي المتعدد الأبعاد، سواء على المهاجرين وأسرهم أو على المجتمعات المحلية من نواحي تحسين دخل الأسر وتنشيط قطاعات اقتصادية، وكذلك على المستوى الاقتصادي الكلي، كما كانت لها إيجابيات واسعة على اقتصاديات دول الاستقبال، وهي تمثل امكانا هائلا لتدعيم التبادل والتكامل بين البلدان العربية جماعيا وضمن أقاليمها الفرعية.

- فقد أسهم انتقال العمالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الاستقبال العربية وغير العربية، حيث:

- وفرت لدول الاستقبال أيدي عاملة جاهزة الإعداد لم تنفق عليها استثمارات مسبقة في التعليم والصحة وغيرها

- خفضت من تكلفة تشغيل الأيدي العاملة في دول الاستقبال، من حيث الاجور النقدية والعوائد الأخرى، فتكلفة العامل الوافد أقل من المواطن.

- ساهمت في نمو الأسواق المحلية في الدول المستقبلية للعمالة. فالعمال الوافدون وأسرهم قوة شرائية إضافية، ويدعمون بعض النشاطات وكالات السفر والطيران وبعض بيوت المال المشتغلة في بعض مدخرات الوافدين وتحويلاتهم

- كما ساهمت في تزايد ممارسات واحتمالات التجارة البينية في بعض السلع ما بين دول الإرسال والاستقبال، استجابة للعادات والأنماط الاستهلاكية للوافدين.



— وعلى الصعيد العربي، فقد لعبت الهجرة دورا رئيسيا فى جهود التنمية وبنیان الدولة الحديثة، وخاصة عند بداية تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وعصرنة مؤسسات الدولة، الخدمية والإنتاجية -التعليم والصحة والإدارة وغيرها - كما هو الحال فى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا على سبيل المثال. كما لعبت العمالة العربية دورا مهما فى الحفاظ على أداء مؤسسات الدولة لنشاطاتها ومهامها عندما حلت محل العمالة العراقية خلال الحرب العراقية الإيرانية. وحملت تجربة هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق فى طياتها دروسا مهمة حول توطین العمالة العربية داخل الإقليم العربي. وأسهمت العمالة المصرية فى الأردن إلى زيادة تحويلات الأردنيين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وسأهمت العمالة العربية فى تعمير لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية، كما سأهمت الكفاءات العربية المهاجرة فى ضمان خدمات أساسية فى العديد من الدول العربية.

— وسأهمت الهجرة فى تحسين أوضاع المهاجر وأفراد أسرته، فقد حدث من حجم ومشكلات البطالة والإسكان والزواج وتمويل تعليم الأبناء ورعايتهم صحيا وغذائيا. كما سأهمت الهجرة فى خلق مواطن عمل، وخاصة على الصعيد المحلى، سواء فى قطاع البناء أو فى العديد من القطاعات ذات العلاقة به. كما مولت العديد من الجمعيات الأهلية التى قامت بإنشاء مشروعات إنتاجية وأخرى خدمية للمجتمعات المحلية، والتى أشار التقرير إلى العديد منها. وتعتبر مدخرات المهاجر مصدرا مهما فى الحد من جيوب الفقر بشكل مباشر عبر تمكين قسم من الأسر الفقيرة من حاجاتها الأساسية، وكذلك عبر منع الأسر المتوسطة الدخل من السقوط تحت عتبة الفقر.

— غير ان هجرة العمل العربية فى أنماطها وأشكالها الحالية تحمل أيضا عدة تحديات، تعود إلى عدة عوامل مرتبطة بالدول ذات العلاقة كافة، ومنها أساسا النواقص فى السياسات التنموية العامة والقطاعية فى البلاد العربية، خاصة سياسات إعداد رأس المال البشرى وتوظيفه فى تواصل التنمية وتجديدها. كما تعود إلى التحولات المعرفية والتقنية على الصعيد العالمى وتداعيات العولة على أسواق العمل العربية والعالمية. ومن أهم هذه التحديات :

— بروز تحد هام وخطير تمثل فى ضعف تنافسية العمالة العربية، سواء فى أسواق العمل العربية أو غير العربية. وهى تنافسية لاتكتمل فقط بالخبرة والمهارة، وإنما بطريقة التفكير، والقدرة على التعلم الذاتى المتواصل، واستيعاب المستجدات فى العمل، والوعى بمتطلبات زيادة الإنتاجية والابتكار. وباستثناء جذب كفاءات عربية متميزة بالخارج، فى مقابل وهن ظروف وشروط وجودها محليا، تتزايد البطالة محليا - لعوامل مركبة طبعاً. لقد ترتب على ضعف تلك التنافسية إحلال متزايد للعمالة غير العربية فى بلدان الخليج العربية وفى أماكن عربية أخرى، كما أضحت العمالة المهاجرة إلى خارج الإقليم العربى باستثناء الكفاءات المتميزة والنادرة، أكثر تهديدا بالاستغناء عنها وإنحسار الطلب عليها، بجانب القيود الأمنية والإدارية المفروضة عليها فى أوروبا وأمريكا.

— ويعد كذلك تحدى هجرة الكفاءات العربية أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة فى زمن العولة. وفى الوقت الذى يتزايد الطلب عليها خارج الإقليم العربى، حيث وصل عددها فى أقل التقديرات إلى مليون

كفاءة عربية، يتزايد وصد أبواب توظيفها فى التنمية الوطنية والإقليمية.

وحتى من هاجر من الكفاءات لا توجد سياسات جادة للاستفادة من خبراته العلمية والمعرفية، فى نقل وإنتاج المعرفة وتوظيفها وطنيا وإقليميا، لمواجهة التحديات والحاجات الضرورية فى مجالات الإنتاج.

تحدث هجرة الكفاءات العربية خسائر مركبة. هدر ما أنفق على إعدادها تعليميا وصحيا من استثمارات، وهدر فرصة الاستفادة منها فى التنمية الوطنية والإقليمية، وارتفاع تكلفة الكفاءات الأجنبية التى تحل محلها فى المشروعات التنموية .

— تحدى استمرار الهجرة غير الشرعية والذى يكمن بهذا الخصوص فى تداعيات هذه الهجرة، وبخاصة ما يتم منها عبر البحر الأبيض المتوسط. حيث ترتب على تركزها واستفحالها خلال العشرية الأخيرة:

- فقدان الآلاف من الشباب بسبب الفرق أو فقدان بالبحر الأبيض المتوسط. حيث يذهب ضحيتها حوالى 1000 فرد سنويا بين عرب وأفارقة

إن البلدان العربية لا تكتفى بعدم توفير الظروف والأوضاع الضرورية للحد من هجرة الكفاءات، بل إنها لا تسمح لمن يصرون على البقاء بممارسة البحث العلمى والفكرى الحر.

حليم بركات : مجلة المستقبل العربى خريف 2001: 87

- تنامى الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين، وتوسع أدوارها أكثر فأكثر، بحيث صارت المسؤولة عن غالبية عمليات العبور غير الشرعية. ويقدر أنها كانت مسؤولة عن عبور بين 70 و80% من المهاجرين الذين عبروا المتوسط خلال 2000-2001، ولقد أصبحت صناعة غنية جدا، وتقدر ثروتها بين 3 و4 بليون دولار (Widgren,2004).

- ومن أخطر تداعيات هذه الظاهرة تنامى السياسات الأمنية لمراقبة كافة الحدود المتوسطة والحدود الجنوبية لبلدان المغرب العربى، وكذلك تنامى المقاربة الأمنية لمعالجة الهجرة بالبحر الأبيض المتوسط. ولقد انعكست هذه التداعيات بدورها على صورة المهاجر لدى الرأى العام الأوروبى، مضخمة للأبعاد السلبية، وفى بعض الأحيان توازى الهجرة بالجرائم والتطرف، مما يغذى العداة للمهاجرين، ويفغى النزعة العنصرية.

ويقدر البعض أن الإقليم العربى يخسر بسبب هجرة الكفاءات 1.57 مليار دولار سنويا.

جريدة البيان، الامارات العربية - 10 أبريل 2002 .

وبموازاة للتأكيد على ضرورة تواصل الحوار على مختلف الأصعدة لإيجاد حلول لهذه الظاهرة، فإنه يجدر الإشارة إلى أن أسباب هذه الظاهرة مركبة، ولاتعود - فقط - إلى الفقر والتباين الشديد فى عوامل التنمية بين شمال وجنوب المتوسط، وإنما كذلك إلى احتياجات بعض قطاعات اسواق العمل الأوروبية لهذه النوعية من العمالة كما تشير إلى ذلك عدة دراسات.

— ويعتبر نقص البيانات والمعلومات حول الهجرة تحدياً مهماً بدوره يحول دون تطوير سياساتها وإحكام إدارتها وتوظيف عوائدها. وتعد البيانات والمعلومات أساساً ضرورياً لتقويم سياسات الهجرة وتطويرها، لتفعيل أعمق لأدوار الهجرة في التنمية والتكامل الإقليمي. ولكي تكون تلك البيانات قادرة على إنتاج المعلومات المطلوبة وقابلة للتوظيف عند اتخاذ القرارات ذات الصلة، فإنه من المهم أن تكون شاملة للتفاصيل والمستجدات ذات الاهتمام، وأن تكون صادقة وذات جودة عالية، وأن تمكن من المقارنات الزمانية -التغيرات في الظاهرة- والمكانية، وطينيا وإقليميا ودوليا.

ويعود هذا النقص في البيانات إلى صعوبة متابعة حصر حجم الهجرة وتشخيص خصائصها ومحدداتها وتداعياتها، و يعود كذلك إلى ضعف الاهتمام بإنشاء قواعد بيانات شاملة ومتجددة، وضعف الدعم اللازم للمؤسسات البحثية المتخصصة

### ثالثاً: في أبرز المستجدات في الهجرة على الصعيد الدولي

أحدثت العولمة تغيرات غير مسبوقة في العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، خاصة في مجالات الاتصال، صاحبها بروز الشركات المتعددة الجنسية، وتغير أنماط العمل وأماكنه، وفي أحجام المشروعات وأهدافها. ومن أهم المؤشرات حول أبرز التحولات التي شهدتها الهجرة على الصعيد الدولي، وبخاصة خلال العشرية الأخيرة، وبما يفيد المهتم بقضايا الهجرة الدولية عامة، ويلقي الضوء على الأبعاد الدولية لديناميكية هجرة العمل العربية تحديداً:

— تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة الدولية، وبالأخص تقرير اللجنة الدولية للهجرة Global Commission، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2006، والتقارير السنوية لمنظمة الهجرة الدولية، وتقارير منظمة التعاون والتنمية OECD، باتجاه حجم الهجرة للعمل خلال الفترات الأخيرة إلى التزايد، كما تتوقع تناميها أيضاً خلال الفترات التالية. حيث تزايد عدد المهاجرين في العالم خلال الفترة ما بين 1990 و 2005 بحوالي 35 مليوناً. واتجه معظم هذه الهجرات الحديثة إلى البلدان المصنعة الغربية، حيث يهاجر واحد من كل ثلاثة إلى إحدى الدول الأوروبية، ويوجد واحد من كل أربعة مهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية غير أنه يلاحظ أن نسبة المهاجرين من مجموع السكان في البلدان الغربية لا تتعدى 11%، وذلك خلافاً للهجرة إلى بعض الدول النامية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تصل الهجرة إليها إلى أكثر من خمسة أضعاف هذه النسبة .

— ويتبين أيضاً تناقص عدد الدول الراضية للهجرة إليها، حيث تراجع نسبة الدول الراضية في الحد من الهجرة من 40% إلى 22% خلال العشرية الأخيرة 1996 و 2005. وتتوقع الاستشرافات المستقبلية كافة تزايد أعداد المهاجرين على نحو عام، باعتبار تداعيات العولمة وتدعيم الفجوة واستمرارها بين البلدان المصنعة والبلدان النامية بالجنوب

— صاحب العولمة بروز أسواق عمل كوكبية عابرة للجنسيات، فبعد أن كانت الجنسية من بين أهم محددات استقبال الأيدي العاملة، حيث كانت كندا تركز على الرجل الأبيض فقط على سبيل المثال، أضحت الهجرة إليها تشمل كل الجنسيات ومن كل القارات، فوصلت الهجرة إليها من الصين والهند في عام 1999 إلى 30%

من إجمالي المهاجرين. وبعد أن كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة تأتي من 21 بلدا وصلت إلى 41 بلدا، وزاد اتجاهها نحو العمالة الآسيوية بكثافة واضحة بعد أن كانت تضع قيودا أمام هجرة العمالة من هذه البلدان (Martin & Widgren, 2002)

—والظاهرة الأخرى الملفتة للانتباه في التحولات في خصائص المهاجرين إلى الدول الغربية هي ذلك التنامي المتواصل لهجرة الكفاءات والمتعلمين، حيث ارتفع عدد اللذين أكملوا التعليم الجامعي و المولودين خارج بلدان الهجرة من 9.4 مليون عام 1995 إلى 14.7 مليون عام 2000، وبلغت نسبتهم من بين مجموع المهاجرين البالغين 25 سنة فأعلى 44 % عام 2000، وتضاعف عددهم في أوروبا خلال عشرية التسعينيات من 2.5 مليون عام 1990 إلى 4.9 مليون عام 2000. لقد حدث هذا نتيجة لتغيرات كثيفة في تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة، والحاجة الملحة إلى عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة والمهارة والقدرة على التعلم الذاتي، وفي نفس الوقت عالية الاجور وقليلة العدد. فكان تنامي الإقبال على الكفاءات والسعي المتواصل لجذبها بكل السبل الممكنة .

وبين التقرير الدولي (Migration in an Interconnected world 2005) تبعات هذه الظاهرة من حيث تداعياتها على دول الإرسال النامية، خاصة تزايد هجرة العاملين من القطاعات الحيوية بها، مثل قطاعي الصحة والتعليم، واللذين يمثلان التحديين الرئيسيين لتحقيق التنمية في هذه البلدان ويمثلان أيضا أولوية في أهداف التنمية للألفية MDGs . وفي حين ترفض العديد من البلدان الأوروبية قبول العمالة العادية، فهي تدعم تطوير القوانين والتشريعات المشجعة للهجرة الانتقائية لصالح الكفاءات والميسرة دخولهم وإقامتهم ببلدان الاستقبال الغربية .

— ونتيجة للكثافة المعرفية والتكنولوجية برزت أشكال جديدة من العمل، كالتشغيل المؤقت والموسمي وبالمهمة Task Force فظهر نمط جديد من الهجرة، وسم بالهجرة الافتراضية أو المتصورة Virtual Migration، حيث يعمل الشخص من داخل بلده لصالح شركة أو مؤسسة في بلد آخر .

— وحدث - ربما - على نحو صامت تحول هام في خصائص المهاجرين، حيث تزايدت على نحو ملحوظ هجرة النساء ما بين الستينيات والتسعينيات من 35% إلى 48% من مجموع المهاجرين لتصل عام 2005 إلى 50%. وزادت نسبتهم من الدول النامية لنحو 1.5 مليون آسيوية، تعملن في مجالات التمريض والترفيه والخدمات الشخصية، ومعظمهن غير مسجلات في بلدان الاستقبال،

— ويلاحظ تنامي الهجرة الموسمية والهجرة المؤقتة، حيث تضاعف - على سبيل المثال - عدد المهاجرين تحت هذا المسمى ثلاث مرات في استراليا ومرتين في بريطانيا و أربع مرات في أمريكا الشمالية خلال الفترة 1991 و 2000 مقارنة بالفترات السالفة وهذه الظاهرة جديدة بالانتباه، وبالأخص بالنسبة للدول العربية المرسله للعمالة، والتي تواجه سياسات غلق الأبواب من قبل الدول الأوروبية، حيث قد يمثل هذا النوع من الهجرة إحدى الفرص التي يمكن توظيفها بشكل جيد للتخفيف من استمرار انسداد أفق الهجرة إلى البلدان الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بإمكان إبرام اتفاقيات لهجرة مؤقتة تبدو الأسواق الأوروبية في حاجة إليها، باعتبار مرونتها في الاستجابة لاحتياجات أسواق العمل المتغيرة ومحدودية مدتها. كما يمكن أن تساهم هذه

الهجرة أيضا في التخفيف من حدة الطلب على الهجرة، وخاصة الهجرة غير النظامية للعمالة قليلة المهارة من دول الإرسال العربية، علما أن قسما من هذه الهجرة المؤقتة يتحول إلى هجرة دائمة .

— لقد شهد عدد من الدول الأوروبية خلال الفترات الأخيرة نقلة مهمة من كونها دولا مرسلتا للعمالة، إلى دول مستقبلية لها، بما في ذلك العمالة قليلة المهارة. ومن أمثلة تلك الدول: أسبانيا، وإيطاليا، واليونان، وإيرلندا، والبرتغال. لقد ارتفع - على سبيل المثال - عدد المهاجرين إلى إسبانيا من 0.8 إلى 4.8 مليون خلال الفترة 1990 و 2005 منهم 3.2 مليون خلال الخمسية الأخيرة. وهذا التحول جدير بالدراسة من قبل الدول العربية المرسلتا للعمالة، باعتبار أن بعضا من هذه الدول الأوروبية مثل اليونان على سبيل المثال كانت بنيتها الاقتصادية متشابهة نسبيا مع البنى الاقتصادية لبعض الدول العربية المتوسطة. (تقرير OECD عام 2000).

— ويلاحظ استمرار الهجرة غير النظامية أو غير القانونية خاصة إلى البلدان الغربية، هذا رغم الاعتراف بوجود صعوبات حول معرفة الحجم الحقيقي لها، ومع هذا تقدر أعدادها بما يزيد على 10 ملايين بالنسبة للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبين 7 و 8 ملايين بالنسبة للهجرة إلى الدول الأوروبية. ورغم تراجع الخدمات المقدمة لهذه النوعية من المهاجرين الذين يقع القبض أو التعرف عليهم، فإن عمليات تصحيح أوضاع البعض منهم، بمنحهم حق الإقامة في البلدان الأوروبية، تزايدت من 14 عملية خلال عشرية التسعينيات إلى 17 عملية خلال النصف الأول من القرن الحالي. وأستفاد من تلك العمليات حوالي 2 مليون فرد خلال الخمس سنوات الأخيرة، مقابل 1.5 مليون فرد خلال عشرية التسعينيات (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أبريل 2006)

— وتشير التقارير الدولية المتخصصة إلى أن الطابع السائد لهجرة العمل هو وقعها الإيجابي على دول الإرسال والاستقبال معا. وأن هذا الواقع الإيجابي مستمر ومتدعم، ويشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وغيرها. بل وتفيد التوقعات أن اقتصادات أغلب الدول الغربية المصنعة سوف تزداد حاجتها للعمالة القادمة من خارجها، وبالأخص من دول الجنوب .

— وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى أنه نتيجة لانخفاض مستويات الخصوبة في غالبية الدول الغربية المصنعة المستقبلية للعمالة، والتي صارت دون مستوى الإحلال. أصبح صافي الهجرة إليها أهم قوة داعمة لنمو سكانها، وتزايد أهميتها مع الوقت. فبين عامي 1995 و 2000 بلغت الزيادة السكانية في أوروبا 600 ألف نسمة، بينما بلغ عدد المهاجرين إليها في الفترة نفسها 5 ملايين مهاجر (تقرير إدارة الجنسية والهجرة الكندية، 2005). كما بلغ صافي الهجرة نصف النمو السكاني في البلدان الأكثر نموا في العالم خلال الفترة 1990-1995، و ارتفع إلى الثلثين خلال الفترة 1995-2000، وإلى ثلاثة أرباع النمو خلال الفترة الأخيرة 2000-2005، وباستمرار هذه الاتجاهات يتوقع أن يوازي صافي الهجرة بين 2010 و 2030 كل النمو السكاني تقريبا في البلدان عالية النمو (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2006).

ويستنتج من التحليلات العلمية بالنسبة لحالة أوروبا على سبيل المثال، أنه لولا الهجرة إليها لتناقص عدد سكان القارة الأوروبية منذ 1995. وانه حتى باستمرار الأنساق الحالية للهجرة سوف تتناقص أعداد الأوروبيين

بما لا يقل عن 75 مليوناً خلال الفترة ما بين 2005-2050. وتعد مساهمة الهجرة في النمو السكاني في هذه البلدان، مساهمة فعالة، حيث حافظت على نسبة السكان في قوة العمل - باعتبار ان غالبية المهاجرين في سن العمل - وعلى نسبة الإعالة ونسبة المسنين. ويفهم من الإسقاطات السكانية انه إذا أرادت أوروبا ان تحافظ على النسبة الحالية لمسنياها - وهي في حد ذاتها نسبة مرتفعة نسبيا - عليها ان تزيد أعداد المهاجرين الوافدين إليها أربعة أضعاف الحجم الحالي لهم.

ومن أبعاد الوقع الإيجابي للهجرة على بلدان الاستقبال، مسأمتها الواضحة في ملء الوظائف الشاغرة في أسواق العمل وقيام المهاجرين بأعمال عادة لا تقبل الأيدي العاملة غير المهاجرة القيام بها. ويقدر البنك الدولي في تقريره عام 1997 أن حوالي 70 % من المهاجرين ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD كانوا يعملون في منتصف السبعينات في أعمال يفضل غير المهاجرين تفاديها. و يقند هذا الحال الادعاء بان العمال المهاجرين يناقسون العمالة الوطنية أو يخفضون من أجورها. كما تفيد الدراسات المرفقة وتقارير البنك الدولي بأن الهجرة إلى البلدان الغربية العالية النمو تسأهم في الحد من بطالة غير المهاجرين وفي نموها الاقتصادي عامة، ولا تؤثر سلبا على الرعاية الاجتماعية (تقرير البنك الدولي 2006، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2006).

وتسأهم تحويلات المهاجرين بفعالية عالية في العديد من أبعاد التنمية في بلدان الإرسال النامية وفي الحد من الفقر أيضا. لقد بلغت التحويلات الموجهة إلى الدول النامية 145 بليون دولار أمريكي عام 2004. وهو رقم يفوق المساعدات الإنمائية الرسمية، ويأتي مباشرة بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي .

وتسأهم التحويلات - بشكل مباشر - في تحسين أوضاع أسر المهاجرين والأسر الأكثر احتياجا منها بالأخص. حيث تقدر دراسة أجريت على 71 دولة نامية ان زيادة التحويلات بحوالي 10 % تسأهم في خفض نسبة الفقر بنسبة 3.8 %.

ورغم هذا، فإن هجرة الكفاءات تؤثر سلبا على بلدان الإرسال، باعتبار التكلفة العالية لإعداد هذه الكفاءات، والاضطرار لاستخدام كفاءات أجنبية بديلا لها عالية التكلفة أيضا. ولعل من الأبعاد السلبية لوقع هجرة الكفاءات هو ما يتعلق بالهجرة العاملة منها في قطاعات حيوية، مثل: الصحة، والتعليم، والبحث، والتطوير، وتوظيف المعرفة. غير أن عدداً من الدول مثل الهند وكوريا وحديتا الصين قد تمكنت بشكل مثمر من تفعيل مسأهمات كفاءاتها المهاجرة في مجال إنتاج وتطوير تكنولوجيا المعلومات ومجتمع المعرفة عبر تدعيم العلاقات مع كفاءاتها وصفوتها المهاجرة، وإتاحة فرص متنامية لمشاركة تلك الكفاءات في البحث والتطوير وإنتاج الميزات التنافسية على الصعيد الدولي .

وتطول التحديات التي طرحتها المستجدات في الهجرة على بلدان الإرسال والاستقبال معا. وهي تحديات نتجت عن تعارض المصالح التي يقصدها كل طرف من الهجرة، فبلدان الإرسال بحاجة إلى زيادة معدلات هجرة العمالة العادية، والحفاظ على الكفاءات، في نفس الوقت الذي تحتاج فيه بلدان الاستقبال إلى الكفاءات المهاجرة، وتحول دون هجرة العمالة العادية هجرة قانونية.

ومع هذا، لم يتحقق كليا كل مايتطلع إليه كل طرف من الهجرة، بدليل تزايد أعداد المهاجرين هجرة غير شرعية، بكل ماتحمله من مخاطر على المهاجر، وبكل ما تحمله من مخاوف أمنية وسياسية في الدول المستقبلية، بعضها لا يخلو من صحة، وبعضها يبدو مبالغاه فيه.

وتطرح هذه الإشكاليات المركبة التساؤلات التالية:

- هل من مصلحة كل طرف على حدة - دول الإرسال أو الاستقبال - أن يصوغ سياسته في الهجرة بعيدا عن مصالح الطرف الآخر؟
- لماذا لم تستطع القوانين والإجراءات الأمنية والإدارية أن تواجه بفاعلية الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية؟

أفضت التحولات العالمية إلى أنتقائية للمهاجرين لصالح هجرة الكفاءات و إلى موانع أمام العمالة العادية- شبهه الماهرة وغير الماهرة- وأفضى ضغط الهجرة في دول الإرسال وحاجة القطاع غير المنظم في دول الاستقبال إلى تنامي الهجرة غير الشرعية أو السرية، التي بدت اختيارا رغم دراميتها، لا يخلو من آمال لتحقيق طموحات المتطلعين للهجرة

- كيف يمكن لدول الإرسال مواجهة المترتبات الاجتماعية والاقتصادية لانحسار هجرة العمالة العادية وفي نفس الوقت تحافظ على كفاءاتها المتخصصة التي تحتاج إليها، في سياق تعاضمت فيه أدوار المعرفة والبحث والتطوير والخبرات المتميزة القادرة على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة؟
- لماذا يلجأ بعض المهاجرين - ومنهم متعلمون - إلى خيار الهجرة غير النظامية، رغم كل ماتحفل به من مخاطر أثناء الانتقال تصل إلى حد التضحية بالحياة، ومن مخاطر بعد الوصول إلى بلد الهجرة، بالاضطرار إلى قبول العمل المتاح والأجر المتاح، والتهديد المتواصل من سلطات الأمن وغيرها؟
- كيف يمكن توسيع وتعظيم فوائد الهجرة على بلدان الاستقبال وبلدان الإرسال، وتدعيم أدوارها في الشراكة والتبادل والحد من التباين بين دول الجنوب النامية ودول الشمال الغنية؟



# هجرة العمل العربية

## المرصد العربي للهجرة الدولية

الصفحة الرئيسية | المرصد العربي للهجرة الدولية | إصدارات | الأخبار | مواقع هامة | اتصل بنا



### الشباب يعلنون عام 2009 عام الهجرة الدولية

مندی جامعة الدول العربية للشباب 2009، عقدت حملة متعددة الأطراف حول الهجرة الدولية عام 2009



### لتريد من المعلومات موقع القمة العربية الاقتصادية والتنمية والأحياصية

قمة الكوت يدعو حكومات الدول العربية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتيسير نقل الأيدي العاملة العربية من الدول الأعضاء وفقاً لمطالباتها



### كلمة الأمين لجامعة الدول العربية

هجرة العمل الدولية ظاهرة تاريخية لم تنقطع ولم تنحسر إلى حد التقدم في أي مرحلة من مراحل التاريخ الأساسي والحديث والمعاصر...

عمر موسى  
الأمين القطري حول الهجرة من ظل القمة  
القاهرة 2009



### اجتماع الخبراء التنسيقي الإفريقي حول الهجرة الدولية، القاهرة، 8-9 أكتوبر 2008.

عقدت إدارة السياسات السكانية والهجرة، ومنظمة الهجرة الدولية IOM، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية، وسندوق الأمم المتحدة للسكان، اجتماعاً عربي تنسيقياً لحبراء الدول الأعضاء المهتمين بقضايا الهجرة، تحت رعاية معالي السيدة عائشة عبد الهادي، وزيرة لقوى العاملة والهجرة، وذلك بهدف فتح باب الحوار والتفاهت بين ممثلي الحكومات العربية والخبراء المهتمين بقضايا الهجرة حول أبعاد هذه الظاهرة... المرصد



### ندوة/حلقة دراسية حول قوانين القوى الدولية والإقليمية وقضايا الهجرة ضمن النسخ، 22-21 أكتوبر 2008.

طبقت إدارة السياسات السكانية والهجرة، بالتعاون مع المفوضية السامية والبرلمان العربي الاتحادي ندوة/حلقة دراسية للبرلمانيين العرب حول "قوانين القوى الدولية والإقليمية وقضايا الهجرة"، تناولت الندوة العديد من العروض حول قضايا اللجوء والهجرة والتربح من قبل المنظمات، وصدت عن الندوة بيان باسم البرلمانيين العرب حول القضايا المطروحة... المرصد



### الاجتماع التنسيقي السابع للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية، نيويوك، 20-21 نوفمبر 2008.

شاركت إدارة السياسات السكانية والهجرة في الاجتماع التنسيقي السابع للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية، والذي عقد بغير الأمم المتحدة، وذلك لمناقشة القضايا ذات الأولوية فيما يتعلق بقضايا الهجرة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، والتنسيق من أجل تنظيم المكاسب عام 2009... المرصد



### المنتدى الدولي للهجرة والتنمية، مانابلا، 30-27 أكتوبر 2008.

عقد المنتدى الدولي الثاني للهجرة والتنمية تحت شعار "حمايتهم وتمكين المهاجرين من أجل التنمية" ضمن مفهوم كوث حماية حقوق ومشاركة المهاجرين من شأنه أن يظم فوائد الهجرة لصالح التنمية في نطاق الإرسال ولبات الاستقبال ودعم الشراكات والتعاون. وقد شاركت إدارة السياسات السكانية والهجرة في أعمال المنتدى برفقة إقليمية عربية، تتضمن رؤية عربية موحدة حول موضوع المنتدى... المرصد

### اجندة الفعاليات

February 2009						
S	M	T	W	T	F	S
01	02	03	04	05	06	07
08	09	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28



### استطلاع آراء

ما رايك في مردود هجرة الكفاءات على الوطن العربي

- إيجابي
  - سلبي
  - ليس لها تأثير
- صوت النتيجة